والتعليق هنا مستلزم متحقق فكان ان رع يقول اذا وجدت الشروط صحت الصلاة
ويطلق ان صحي الزام الشيء والتزامه فالالزام من جهة الشارع والالتزام
من جهة المشروط عليه وهو هنا المكلف فالشارع الزمه بالطهارة مثلا اذا اراد الصلاة
والمكلف التزمها وشرعا ما تتوقف صحة الصلاة عليه الخ هذا تعريف مخصوص
بالمقام وليس ذلك من شان التعاريف فلو قال ما تتوقف صحة الشيء عليه وبالعكس
لكان اولى لما في تعريفه من التطويل فانه قاصر جامع تتوقف صحة الصلاة ولا يشمل
شرط غيرها كالصوم وخرج من تعريفها الشروط التي تترك لها كالعلم ونحوه فليست بشروط
كصوبه في المجموع لتخصيص الشروط بالامور الوجودية وقيل انها شروط لاحكام الفعل
وعليه جرى المحتجيث قال وهذا شامل لعدم المانع وهو صحيح ولقرب هذا التعريف
وسهولة عدل اليه عن التعريف المشهور للشرط بانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو عكس المانع الذي هو لغة الحايل وشرعا
ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته ويغايرهما
السبب الذي هو لغة ما يتوصل به الى غيره وشرعا ما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم لذاته وقولهم لذاته راجع للتعريفين فقولهم في تعريف الشرط ما يلزم
من عدمه العدم اي لذاته فلا يرد فاقد الطهورين لانه وان لم يلزم من عدم الطهارة
فيه عدم الصلاة لكن ليس ذلك لذات الشرط بل لحرمة الوقت وقولهم ولا يلزم من وجوده
وجود اي لذاته فلا يرد ما اذا ضاق الوقت فانه يلزم وان لزم من وجود الشرط
وجود الصلاة لكن لا لذات الشرط بل لضيق الوقت وقولهم ولا عدم لذاته اي
ولا يلزم من وجوده عدم لذاته فلا يرد ما لو كان هناك مانع كحيض فانه وان لزم
من وجود الشرط عدم الصلاة لكن لا لذاته بل لوجود المانع وكذا يقال ذاته في
تعريف المانع وتعريف السبب فتامل وليس جزءا منها اي لانه خارج عن الماهية
التي هي حقيقة الصلاة مثلا وخرج بهذا القيد اي قولي وليس جزءا منها وقولي
الركن فانه جزء من الصلاة تعليل لقولي وليس جزءا منها وخرج بهذا القيد الركن
والحاصل ان الركن يجامع الشرط في ان كلا منهما تتوقف عليه صحة الصلاة ويغايره
في ان الشرط ليس جزءا منها والركن جزء منها وقالوا ركن الشرط في انه لا بد منه
ويفارقه في ان الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر
والستر والركن ما تشمل عليه الصلاة كالركوع والسجود قال ابن حجر ان بينهما اجتماعا

وافتراقا

وافتراقا الشرط الاول اي من الشروط الخمسة طهارة الاعضاء كان الاولى
ان يحذف الاعضاء ويقول الطهارة لانه يوهم ان المراد طهارة اعضاء الوضوء
من الحدث الاصغر لان المتبادر من الاعضاء الوضوء فقط الاربعة التي هي الوجه
واليدين والراس والرجلان وليس كذلك بل المراد طهارة جميع البدن من الحدث
الاكبر واعضاء الوضوء من الحدث الاصغر وفي كلامه اي الى ان المراد بالحدث الامر
الاعتباري لانه هو الذي يحل بالاعضاء فتطهر شرعا فلو صلى بالحدث مع القدرة على الطهارة
لم تنعقد صلاته ابتداء او بطلت دواما ولو سبقه الحدث وتطهر عن قرب خلافا لقول
في المذهب القديم بانه ان سبقه الحدث ونظر عن قرب بنى ولو صلى ناسيا الحدث اثيب
على قصده لا على فعله الا قراءة ونحوها كذكر السجود والركوع فانه يثاب على فعله
وقصده من الحدث اي من اجل الحدث فمن تعليلية متعلقة بطهارة وقوله الاصغر
والاكبر اشارة الى انه ليس المراد بالحدث هنا الاصغر فقط وان كان هو المراد بالحدث
عند الاطلاق غالبا بل فيما هنا من غير الغالب عند القدرة ظرف متعلق بطهارة
وهو قيد فيهما سواء كانت من الحدث الاصغر او الاكبر بل ومن النجس ايضا فكان اللائق
ان يؤخره عن قوله وطهارة النجس الا ان يقال انه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه
اما فاقد الطهورين اي الماء والتراب وضد اما قبل لقوله عند القدرة ولا فرق في
فاقد الطهورين بين ان تكون حدثه اكبر او اصغر فصلاته صحيحة كان الاتي بالمقابلة
ان يقول فلا يشترط الطهارة في حقه الا انه تعبير بالمقصود لانا اذا اشترطنا الطهارة في
حقه فصلاته صحيحة وهي صلاة شرعية يبطلها ما يبطل غيرها عند المعتمد ولا يصلي
ما دام يرجو احدهما الطهورين الا اذا ضاق الوقت فان ايس منهما صلى ولو بعد اول الوقت
واذا كان فاقد الطهورين جنبا اقتصر على قراءة الواجب من الفاتحة وبدلها من ست ايات
عند النخعي ولا يقرأ السورة لانه انما ابيح له قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة
عليه ومثل قراءة الواجب هنا لو نذر قراءة سورة مثلا في وقت معين فانه يتعين
فيه ولو كان جنبا اذ امكان فاقد الطهورين لانها واجبة عليه في هذا الوقت المعين بالنذر
فصارت كقراءة الفاتحة وبدلها هنا ولا يصلي الا الفرض لحرمة الوقت فلا يصلي النوافل
مع وجوب الاعادة عليه فلا يلزم من كونها صحيحة ان تكون مغنية عن القضاء
كصلاة المتيمم بجامع بقيد فيه وجود المانع فانها صحيحة مع وجوب الاعادة عليه
بخلاف المتيمم بجامع بقيد فيه وجود المانع فانها يجب عليه الاعادة ويلزم من ذلك صحة

Copyright © King Saud University